

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



**منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة**



البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

نيودلهي، الهند، 19-24 سبتمبر/أيلول 2022

تقرير من منظمة الأغذية والزراعة عن مساهمتها في تنفيذ المعاهدة الدولية

ملخص تنفيذي

في دورته الثامنة، دعا الجهاز الرئاسي منظمة الأغذية والزراعة إلى تقديم تقرير شامل في كل دورة عن مساهماتها في تنفيذ المعاهدة الدولية، كما دعا الأمانة إلى تقديم معلومات محدثة عن حالة تنفيذ الدعوات الموجهة إلى منظمة الأغذية والزراعة. تقدم هذه الوثيقة تقريراً محدثاً أصدرته كل من منظمة الأغذية والزراعة والأمانة، يغطي الفترة بين الدورتين الثامنة والتاسعة للجهاز الرئاسي.

التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في التقرير والمعلومات الأخرى الواردة في هذه الوثيقة، وتقديم المزيد من التوجيهات، مع مراعاة عناصر مشروع القرار الواردة في الملحق.

يمكن الاطلاع على وثائق منظمة الأغذية والزراعة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على:

www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/ar/c/1259571/

أولاً. مقدمة

1. في عام 2001، اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2004. ومنذ بدء سريانها، استضافت منظمة الأغذية والزراعة الأمانة وقدمت الدعم المالي والإداري والتقني لتنفيذ المعاهدة الدولية. واعترافاً بهذا الدعم المستمر، اعتمد الجهاز الرئاسي، في دورته الثامنة، ولأول مرة، قراراً بشأن مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ المعاهدة الدولية (القرار 2019/8 الذي شكر بموجبه، من بين أمور أخرى، منظمة الأغذية والزراعة على الدعم المالي والإداري الذي تقدمه، ووجهه عددًا من الدعوات إلى منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك دعوة لتقديم تقرير شامل في كل دورة.
2. تعرض هذه الوثيقة التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة الذي يغطي فترة ما بين الدورات، بناءً على طلب الجهاز الرئاسي، والذي يحتوي على تحديثات للدعوات الموجهة إلى منظمة الأغذية والزراعة.

ثانياً. مساهمات منظمة الأغذية والزراعة والمبادرات ذات الصلة

الدعم الإداري والمالي

3. تواصل منظمة الأغذية والزراعة توفير الموارد البشرية والدعم الإداري لأمانة المعاهدة الدولية، بما يتماشى مع قواعد النظام الإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وأقسام الدليل ذات الصلة.
4. منذ يونيو/حزيران 2020، وبعد إعادة هيكلة منظمة الأغذية والزراعة من قبل المدير العام، تمت استضافة أمانة المعاهدة الدولية في مكتب تغير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة. ويوفر المكتب العديد من الفرص الاستراتيجية للمعاهدة فيما يتعلق بالروابط بين مسار عمل التنوع البيولوجي والعاملين بمجال تغير المناخ، وتعبئة الموارد والتمويل الأخضر. كما أنه يُعزز أوجه التآزر مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التي يستضيفها المكتب أيضاً.
5. ولقد واصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم المالي للمعاهدة الدولية من أجل ضمان استدامتها المالية. وعلى وجه الخصوص، واستناداً إلى برنامج العمل والميزانية الذي اعتمده منظمة الأغذية والزراعة لفترة السنتين 2020-2021، تم تخصيص مليوني دولار أمريكي للمعاهدة الدولية لفترة السنتين المقبلة. وتُشكل مساهمة منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب مساهمات الأطراف المتعاقدة، الميزانية الإدارية الأساسية للمعاهدة الدولية.

العضوية

6. دعا الجهاز الرئاسي منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة دعم الجهود الرامية لزيادة عدد الأعضاء في المعاهدة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع مصادقة البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التي لم تصادق على المعاهدة بعد، وذلك بهدف جعلها اتفاقية عالمية.

7. في فترة السنتين، عملت الأمانة مع العديد من المكاتب القطرية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمراسلين الوطنيين لتعزيز العضوية، وتحديدًا في البحرين وكازاخستان والمكسيك والاتحاد الروسي وجنوب إفريقيا وطاجيكستان وتركمانستان. كما ركزت حملة العضوية على إشراك الممثلين الدائمين في منظمة الأغذية والزراعة، كما في حالة سان مارينو، وتعزيز المشاورات الوطنية، كما في حالة الصين وكولومبيا ونيجيريا وتايلاند.

الأمن الغذائي في الحقبة الرقمية

8. دعا الجهاز الرئاسي منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة دعمها للمعاهدة الدولية، وذلك بغرض زيادة قدرتها على معالجة القضايا المعقدة مثل الأمن الغذائي في الحقبة الرقمية.
9. تعالج أربع مبادرات اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة التحول الرقمي للنظم الغذائية والزراعية، التي تُدمج فيها أنظمة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
10. في يوليو/تموز 2020، انتهت منظمة الأغذية والزراعة من إنشاء المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية. تُوفر هذه المنصة آلية طوعية وشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين، لتسهيل الحوار وتبادل المعرفة حول كيفية تعزيز إمكانات تطبيقات التكنولوجيا الرقمية في مجال الأغذية والزراعة، وكيفية مواجهة التحديات ذات الصلة. كما تهدف المنصة إلى إيجاد آليات للدعوة، على غرار التوصيات، وأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الطوعية، لدعم واضعي السياسات في استحداث البرامج واللوائح والتُهجج السياساتية.
11. كونها المضيفة لمركز تنسيق النظم الغذائية، تلعب منظمة الأغذية والزراعة دورًا جوهريًا في متابعة قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، وفي إطار التحضير له تناولت العمليات العلمية والحوارات دور تنوع المحاصيل في النظم الغذائية. وقد أعربت عدة جهات فاعلة عن اهتمامها بدعم المركز والتعاون معه، بما في ذلك التحالفات الناشئة، وأصحاب المصلحة، ومديري مسارات العمل، والمجال العلمي، والمنظمات الدولية الأخرى. ويدعم المركز أيضًا المسارات الوطنية المتبعة للنظم الزراعية الغذائية المستدامة والعادلة بحلول عام 2030.
12. في يونيو/حزيران 2022، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة أول استراتيجية للعلوم والابتكار، في سابقة لها. تُغطي الإستراتيجية جميع قطاعات ومجالات الأنظمة الزراعية الغذائية، بما في ذلك المحاصيل. وهي تُقر بأن الصورة العامة للعلم والابتكار، سواء داخل وخارج الأنظمة الزراعية الغذائية، في تطور مستمر، وأنه تم قطع أشواط مهمة في مجموعة من المجالات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك الأدوات الرقمية. تتمثل رؤية الاستراتيجية في عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية، حيث تتم الاستفادة بشكل كامل من إمكانات العلم والابتكار للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة التي تطرحها الأنظمة الزراعية الغذائية، بطريقة مُنصفة وشاملة ومستدامة على الصعيد العالمي. ويتمثل الهدف في أن يقوم أعضاء منظمة الأغذية والزراعة بتسخير العلم والابتكار للوصول إلى حلول منهجية ومُحددة بالسياق، من أجل أنظمة زراعية غذائية أكثر كفاءة وشمولية ومرونة واستدامة.

13. وقد كُلفت منظمة الأغذية والزراعة بإعداد ورقة قضية حول تقنيات التعديل الجيني من أجل أنظمة زراعية غذائية فعالة وشاملة ومرنة ومستدامة. وتهدف ورقة القضية إلى أن تكون علمية وتطلعية وقائمة على الأدلة، مع استنادها إلى المعلومات الحالية وتعدد العلوم والأساليب والمقاييس التحليلية. ويشمل فريق العمل الداخلي للإشراف على تطوير ورقة القضية عضواً من الأمانة، والتي ستخضع أيضاً لاستعراض الأقران.

تعميم التنوع البيولوجي

14. دعا الجهاز الرئاسي منظمة الأغذية والزراعة إلى النظر في دعم أنشطة المعاهدة الدولية، كجزء من مسار عملها بشأن التنوع البيولوجي. وأوصى بأن تُركز استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية تركيزاً كافياً على التنوع الجيني، ودعا المنظمة إلى مواصلة إشراك أمين المعاهدة الدولية في الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية.

15. في عام 2021، وافقت منظمة الأغذية والزراعة على خطة العمل 2021-23 لتنفيذ الاستراتيجية. وقدمت الأمانة مساهمات في خطة العمل. وتم تجميع الإجراءات الرئيسية في مجالات العمل الأساسية، مع تدابير ونواتج مُحددة.

16. فيما يلي مجالات العمل الأساسية التي تحتوي على إشارات صريحة إلى المعاهدة الدولية: (أ) دعم البلدان في تطوير وتنفيذ الأدوات المعيارية ووضع المعايير المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ (ب) دعم البلدان في جمع المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في صنع القرار وتحليلها واستخدامها؛ (ج) دعم تنمية القدرات في مجال تعميم التنوع البيولوجي.

17. وفيما يلي التدابير والنواتج المقابلة: (أ) تسهيل حوار السياسات على المستوى القطري أو الإقليمي للتصديق والتنفيذ (أجريت المشاورات الوطنية/الإقليمية)؛ (ب) توفير التدريب وبناء القدرات للبلدان من أجل جمع البيانات وتقييمها والإبلاغ عنها، وفي توثيق الجهود المبذولة لحفظ الموارد الجينية واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك تمكين رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 5.2 و 6.15 (تحديث نظام المعلومات العالمي للمادة 17، بالتزامن مع النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الموارد الوراثية النباتية وقواعد البيانات الأخرى ذات الصلة)؛ (ج) مساعدة الأعضاء، بناءً على طلبهم، في تحسين القدرة على تطوير وتكييف وتنفيذ تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها مراعاة أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، والدور الخاص الذي تضطلع به في الأمن الغذائي وسماحها المميزة (أقارب المحاصيل البرية التي يمكن النظر فيها في إطار المعاهدة الدولية).

18. من أجل استعراضها وتحديثها، تتوخى خطة العمل النظر في التطورات والاتفاقيات الجديدة، بما في ذلك تلك التي تم التوصل إليها بموجب المعاهدة الدولية، وتنص على أنه بمناسبة استعراض استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة، ينبغي الإشارة صراحة إلى المعاهدة الدولية في قسم الحوكمة الفعالة للاستراتيجية.

أهداف التنمية المستدامة

19. دعا الجهاز الرئاسي منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة دعمها النشط للمعاهدة الدولية كأداة دولية رئيسية مطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين 2 و15، وكذا بناء الوعي بأهمية تنفيذ المعاهدة الدولية والامتثال لها على أعلى المستويات الوطنية.

20. بمناسبة انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تُقدم منظمة الأغذية والزراعة استجابة مؤسسية موحدة تحتوي على مساهمات اللجان التقنية والأجهزة الحكومية الدولية، بما في ذلك الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية. وتتمثل المدخلات المطلوبة في إجراءات سياسية وتوصيات تُقدّمها تلك الهيئات التقنية للمضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تتيح هذه العملية لمنظمة الأغذية والزراعة فرصة للتأثير على المناقشات العالمية بشأن التنمية المستدامة، وذلك من خلال مدخلاتها التقنية والمموسة في عملية متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

الدعم التقني وبناء القدرات

21. شدّد الجهاز الرئاسي على أهمية المساعدة المستمرة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ المعاهدة الدولية على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال توفير الدعم التقني والتشغيلي وبناء القدرات للمعاهدة الدولية وآلياتها، مثل صندوق تقاسم المنافع.

22. في سياق التعاون الإنمائي والتقني لمنظمة الأغذية والزراعة، تعاونت الأمانة مع وحدات أخرى ومكاتب لامركزية واتصلت بما لتقديم مدخلات تقنية ودعم المشاريع الوطنية التي تخص مواضيع مُعيّنة في إطار التنوع البيولوجي الزراعي، على سبيل المثال: حفظ المحاصيل المحلية في الموقع/في المزرعة، وإنشاء بنوك بذور مجتمعية، وجمع وإيداع عينات من أصناف المحاصيل التقليدية في بنوك البذور الوطنية، والتوجيه التقني بشأن تعميم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في السياسات والتدابير ذات الصلة.

23. واصلت المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة التعاون مع الأمانة ودعمها في مشروع طارئ يجري تنفيذه في ملاوي وموزمبيق وزيمبابوي، والذي يهدف لإعادة بناء وتعزيز نظم البذور المحلية بعد إعصار إيداي. وتمول حكومتا ألمانيا والنرويج هذا المشروع.

24. وفيما يتعلق بصندوق تقاسم المنافع، عزّزت الأمانة تعاونها مع المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ عمليات المشروع. وقد قدمت المكاتب الدعم اللوجستي لتنظيم بعثات ميدانية إلى مواقع مشاريع مختارة في إكوادور والهند وصربيا واليمن وملاوي. كما دعمت المكاتب عملية شراء المدخلات الزراعية للمشروع، والبحوث والمعدات ذات التقنية العالية، التي قامت الوحدات الفنية في منظمة الأغذية والزراعة بمراجعة المواصفات الفنية الخاصة بها والموافقة عليها.

25. واصلت الأمانة التعاون مع وحدة LoA في منظمة الأغذية والزراعة بشأن رصد وتعديل خطابات الموافقة من أجل مشاريع صندوق تقاسم المنافع في الدورة الرابعة. وسوف يمتد التعاون إلى إعداد العقود من أجل الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع.

26. تعاونت الأمانة مع شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، بهدف إعداد اتفاقية التمويل الجديدة مع الاتحاد الأوروبي والتوقيع عليها من أجل الدورة الخامسة لصندوق تقاسم المنافع. كما دعمت شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص الأمانة في إدارة الاتفاقية التي يُموّلها الاتحاد الأوروبي بشأن الدورة الثالثة لصندوق تقاسم المنافع، وكذا إصدار تقارير عنها ومراقبتها وإقفالها.
27. نسّقت الأمانة مع مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة من أجل التخطيط لمشاريع الدورة الثالثة لصندوق تقاسم المنافع، وتنفيذ التقييم المستقل.

التوعية وتعبئة الموارد

28. طلب الجهاز الرئاسي من الأمين والمكتب النظر في التعاون مع الوحدات والأدوات الأخرى داخل منظمة الأغذية والزراعة للاستفادة من الخبرات، مثل استخدام منصات وأنشطة تبادل المعلومات عبر الإنترنت للتوعية وتعبئة الموارد، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسنة الدولية للصحة النباتية في عام 2020.
29. تعاونت الأمانة مع قسم الشراكة في منظمة الأغذية والزراعة من أجل نشر ورقة White/Wiphala حول النظم الغذائية للشعوب الأصلية. كما ساهمت الأمانة في الإجراءات والعمليات التي بدأتها منظمة الأغذية

ثالثاً. التوجيهات المطلوبة

30. إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، وتقديم المزيد من التوجيهات، مع مراعاة عناصر مشروع القرار في الملحق.

الملحق

عناصر مشروع القرار ** / 2022

مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ المعاهدة الدولية

إن الجهاز الرئاسي،

1. يشكر منظمة الأغذية والزراعة على الدعم المالي والإداري الذي تقدمه لأمانة المعاهدة الدولية ولتنفيذ المعاهدة الدولية، ويدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة دعمها للمعاهدة من أجل تعزيز استدامتها المالية؛
2. يدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة دعم الجهود الرامية لزيادة عدد الأعضاء في المعاهدة الدولية، من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع مصادقة البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التي لم تصادق على المعاهدة بعد، وذلك بهدف جعلها اتفاقية عالمية.
3. يدعو أيضاً منظمة الأغذية والزراعة إلى دمج المعاهدة الدولية في تنفيذ المبادرات والاستراتيجيات ذات الصلة، على غرار المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية، واستراتيجية تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية، وخطة عملها 2021-2023، واستراتيجية العلم والابتكار، بهدف تحسين قدرة المعاهدة الدولية على المساهمة في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة المتعلقة بالأنظمة الزراعية الغذائية بطريقة منصفة وشاملة ومستدامة على الصعيد العالمي؛
4. يدعو كذلك منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة دعمها للنشط للمعاهدة الدولية كأداة دولية رئيسية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين 2 و15، وكذا بناء الوعي بأهمية تنفيذ المعاهدة الدولية والامتثال لها على أعلى المستويات الوطنية؛
5. يُشدد على أهمية تقديم منظمة الأغذية والزراعة للمساعدة المستمرة في تنفيذ المعاهدة الدولية على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال توفير الدعم التقني والتشغيلي وبناء القدرات للمعاهدة الدولية وآلياتها، مثل صندوق تقاسم المنافع؛
6. يطلب من الأمين مواصلة التعاون مع الوحدات والصكوك الأخرى داخل منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك ما يُخصّص التواصل وتعبئة الموارد؛
7. يدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى تقديم تقرير شامل في كل دورة عن مساهماتها في تنفيذ المعاهدة الدولية، كما يدعو الأمانة إلى تقديم معلومات محدثة عن حالة تنفيذ الدعوات الموجهة إلى منظمة الأغذية والزراعة، وكذا عن أوجه التعاون والشراكات الجارية والجديدة داخل منظمة الأغذية والزراعة.